موقف أبي حيان مما زعمه يونس بن حبيب
دراسة تحليلية

د٠ عيدة حمدان عبدالله الحربي (*)

الملخص:

وردت لفظة (الزعم) في مؤلفات النحويين، تلك التي تبين موقف العالم من آراء من سبقه، وهذا المصطلح شاع في كتب النحويين بدءًا من سيبويه، ومن بين النحويين الذين نقلوا تلك الزعامات عن سيبويه (أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب)؛ حيث وقف على العديد من زعامات النحويين، وقد استوقفني فيها زعامات يونس بن حبيب؛ حيث نقلها أبو حيان كما جاءت عند سيبويه في الكتاب في مواضع، وأخرى كما وصفها أبو حيان، ومَن يتتبع آراء يونس بن حبيب يجد له آراءً انفرد فيها، وقد كان لسيبويه منها موقف سار عليه أبو حيان في كتابه الارتشاف. واقتضت طبيعة البحث أن تعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي، وبعد الانتهاء من البحث توصلنا إلى أمور، منها: أن مصطلح (الزعم) عند أبي حيان يريد منه القول الباطل أو الخاطئ، وهذا الظاهر. وأنه عندما يورد زعم يونس عند سيبويه فهو على محمل الرأي المنفرد به يونس. وأن مصطلح الزعم عند المتقدمين قد يختلف معناه ومقصده عند المتأخرين، فسيبويه كان يورد زعم يونس فيما عرضناه ولا يبدي منه اعتراضًا، وإنما يورده وكأنه رأي استقل به يونس أو أنه نقلٌ ليونس. وأن أبا حيان شديد العناية بكتاب سيبويه والتأثر به، فنجده ينقل نص سيبويه كما جاء في الكتاب، ونجده لم يلتزم بزعامات يونس عند سيبويه.

الكلمات المفتاحية: النحويون، زعامات يونس بن حبيب.

(*) الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية – جامعة حفر الباطن.
eduharby@uhb.edu.sa

Abstract

The word "claim" appears in the works of grammarians, indicating the scholar's attitude toward the opinions of those who came before him. Beginning with Sibawayh, the term was used widely in the books of grammarians. Among the grammarians who transmitted those "claims" from Sibawayh was Abu Ĥayyān in his book *Irtishāf Ad-Ḍharb*; where he stood against the claims of those grammarians.

The researcher is impressed by Yûnus Ibn Ĥabīb's "claims". Such "claims" were transmitted by Abu Ĥayyān as they came in Sibawayh's book in places and in other places according to the description of Abu Ĥayyān. Whoever follows the opinions of Yûnus Ibn Ĥabīb, s/he will find that he has individual viewpoints that Sibawayh had a position against. Abu Ĥayyān followed the example of Sibawayh in his book *Al- Irtishāf*.

The study adopted the descriptive analytical approach, and the results were in points, the most prominent of which was that the term "claim" according to Abu Ĥayyān means apparently false or wrong statement; when Sibawayh mentioned Yûnus's claim, the claim was based on Yûnus's sole opinion. Moreover, the meaning and purpose of the term "claim" among the earlier ones might differ from the later ones. As presented in the study, Sibawayh used to cite Yûnus's claim and did not express any objection to it. Most importantly, Sibawayh cited it as if it was an opinion that Yûnus adopted independently or as if it was Yûnus's quotation and transmitted from him. Furthermore, Abu Ĥayyān was not only very concerned with Sibawayh's book but was influenced by it. We find him conveying Sibawayh's text as stated in the book; however, he did not adhere to Yûnus's claims against Sibawayh.

Keywords

The Grammarians, Yûnus Ibn Ĥabīb's Claims, Abu Ĥayyān, Analytical Study

المقدمة

كان لقضية الجدل النحوي أثر واضح في لجوء النحويين إلى استعمال عبارات توضح موقفهم من الخلاف، ولعل من بين تلك العبارات استعمال لفظ (الزعم)، الذي شاع في مؤلفاتهم وكذا في مواقفهم من آراء بعضهم، ومن بين هؤلاء أبو حيان في كتابه (الارتشاف)، إذ عرض فيه آراء عدد من النحويين، ومنهم (يونس بن حبيب)، إلا أنه في عرضه لآراء يونس بن حبيب يوردها كما جاءت في الكتاب، فهو ينقل زعم سيبويه كما جاء عنده، ويقف من يونس موقف الرافض أو المؤيد بعد عرضه قول سيبويه.

وقد ترددت كثيراً لفظة (الزعم) عند النحويين في مؤلفاتهم وتباينت مواقفهم منها، ومن بين هؤلاء النحاة الذين سُبقت آراؤهم بتلك اللفظة (يونس بن حبيب)، وهذا ما دفعني إلى الوقوف على آرائه، وبيان موقف أبي حيان منها، وكيفية توظيفه لهذا المصطلح، وفي أغلب المسائل الخلافية التي وردت في كتابه كان يوردها كما جاءت عند (سيبويه)، إلا في ثلاث مسائل فقد قصد به الرأي الخاطئ، وموافقًا له في بقية المسائل، كما استعمله مرادفًا للقول، ومن يتتبع آراء يونس فيما زعمه يجد أنه انفرد ببعض الآراء.

وقد عرض أبو حيان لتسع مسائل منها كما وردت في كتاب سيبويه وكما وصفها أبو حيان، ونقلها في كتابه، وبيّن مراد يونس منها، وأجاب عن بعضها.

واقتضت منهجية البحث أن يكون في مطلبين يسبقهما تمهيد وتتبعهما خاتمة ثم قائمة المصادر.

المطلب الأول: المسائل التي تضمنت زعم يونس.

المطلب الثاني: موقف أبي حيان من زعم يونس، تناولت فيه أسلوب أبي حيان ومنهجه وموقفه من زعم يونس.

المنهج

اقتضت طبيعة الدراسة أن تعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي، وقمت بوضع عنوان لكل مسألة، ثم أورد نص أبي حيان الذي ورد فيه الزعم، ثم أقوال النحاة في المسألة، وقد صنفت مسائل الزعم تبعًا لـ (الارتشاف) الذي هو موضع الدراسة.

الدراسات السابقة:

١- حقيقة الزعم في كتاب سيبويه للدكتور: سعود بن عبد العزيز الخنين، مجلة جامعة الإمام (العدد ٤٧) رجب ١٤٢٥هـ.

٢- من مزاعم النحاة والصرفيين في ضوء شراح ابن عقيل على الألفية- توثيق ودراسة،

٣- حمادة عبد الإله حامد ، مجلة جامعة جيزان للعلوم الإنسانية مج٥، ٢٤.

٤- موقف ابن عقيل من زعم النحويين في شرحه لألفية ابن مالك، لخلف الله نادي محمد، جامعة الجوف، كلية العلوم والآداب بالقريات مج ١٠، العدد ٢، ٢٠٢٢م.

٥- ظاهرة الزعم في نتائج الفكر في النحو للسهيلي، إعداد: منال سليمان الردادي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية، العدد الثامن والثلاثين، الإصدار الثاني.

٦- مفهوم الزعم ومسوغاته عند النحاة، وليد نهاد عباس، جامعة ديالي، كلية التربية العلوم الإنسانية، ومهدي خزعل، مديرية تربية ديالى مجلة ديالى العدد ٦٨، ٢٠١٥م.

التمهيد

تزخر كتب النحويين بالآراء المتفق عليها والمختلف فيها، وقد كان للشراح قصب السبق في تمحيص الآراء والتحقق منها ونسبتها إلى أصحابها، وكان لهم عبارات يصفون بها الرأي ويقفون عنده موقف المؤيد أو المعارض، وتطالعنا كتبهم بعبارة (الزعم) فنقف أمامها متحيرين.

ومن نماذج ذلك ما ورد في كتاب سيبويه منسوباً ليونس بن حبيب، ونحن نعلم أن كتاب سيبويه أوثق مصدر لمعرفة آراء يونس؛ وذلك لأنَّ يونس أحد العالمين اللذين كان المرجع إليهما في ذلك الوقت، الأمر الذي جعل سيبويه يلازمه، ويسجل آراءه.

كما أن يونس اطلع على كتاب سيبويه، وأقرَّ بما نُسب إليه فيه. فقد روى ذلك الزبيدي قال: «لما مات سيبويه قيل ليونس بن حبيب: إن سيبويه قد ألف كتابًا في ألف ورقة من علم الخليل. قال يونس: ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل؟ جيئوني بكتابه، فلما نظر فيه رأى كل ما حكى، فقال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل في جميع ما حكاه كما صدق فيما حكاه عني»[(١)].

وآراء يونس حاضرة في الكتاب؛ إذ حرص سيبويه على معرفة رأيه في كثير من المسائل، وهذا ما نقله أبو حيان، حيث أورد في الارتشاف ما زعمه سيبويه عن يونس في (ست مسائل) كما جاءت بلفظ سيبويه، في حين أورد (ثلاث مسائل) نقلها أبو حيان عن يونس واصفاً إياها بالزعم، ولم ترد عند سيبويه.

---

(١) طبقات النحويّين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية. ص٢٥.

وحينما نطالع مفهوم الزعم في اللغة نجد أن كتب المعاجم تناولت هذا المفهوم وفصَّلت فيه، ومن ذلك ما جاء في العين[١]: "زَعَمَ يزعم زعَمًا وزعْمًا إذا شك في قوله، فإذا قلتَ: ذَ كَرَ، فهو أحرى إلى الصواب، وكذا تفسير هذه الآية ﴿هذا لله بزعمهم﴾ [٢]، أي: بقولهم الكذب، والتزعُّم: التَّكذُّب قال: "يَا أيُّها الزَّاعِمُ مَا تَزْعُما"، والزعيم: الكفيل بالشيء، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وأنا به زعيم﴾[٣]، أي: كفيل، وزَعِم فلانٌ في غير مَزْعَم أي: طمِعَ في مَطْمَعٍ، وأزعَمْته: أطمعته، والأحسن في الزَّعم أنْ يوقع على (أنَّ) دون الاسم"[٤].

وأضاف ابن دريد[٥] معانٍ أخرى؛ إذ قال: الزَّعْم والزعَم لغتان فصيحتان. قال عنترة العبسي[٦]:

---

(١) مادة (ز ع م) ١/٣٦٤- ٣٦٥.

(٢) سورة الأنعام، الآية (١٣٦).

(٣) سورة يوسف، الآية (٧٢).

(٤) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ٠٧٥هـ)، تح: الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م – ١٩٨٥م، ١/٣٦٥.

(٥) جمهرة اللغة، لابن دريد (ت ٨٢٠هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط. ١٩٨٧م. ١/٤٥٣.

(٦) ديوانه: ١٤٣، والبيت من بحر (المنسرح). والزعم في البيت بمعنى التحقيق، وقيل: بمعنى القول، وقيل: بمعنى الضمان، وقد ذكر السيرافي أنَّ الزعم قول يقترن به اعتقاد وَقد يَصح ذَلِك أَو لَا يَصح. يُنظر: البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ٩/١٣١. البيت من معلقته المشهورة التي مطلعها:

هلْ غادرَ الشعراءُ منْ متردم؟ أم هلْ عرفت الدارَ بعد توهمِ؟

والمقصود بالمعنى في البيت (موضع الشاهد)، أي: أنا أرهنهم مالكًا، وأنا أقتل قومها، انظر: الأشموني: شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمى: "منهج السالك إلى ألفية بن مالك"، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ج١، ص٢٥٦.

عُلِّقْتُهَـا عَرَضًـا وأقْتُـلُ قومَهَـا زعْمًـا لَعَمْـرُ أبِيـكَ لـيسَ بَمْـزعَمِ

وأكثر ما يقع الزَّعم على الباطلِ، وكذلك هو في التنزيل ...، وقد يجَيء الزَّعم في كلامِهم بمعنى التحقيق، قال النابغة الجعدي(١):

نُـودِيَ: قُـم وارْكَبَـنْ بأهلِـكَ إنَّ اللهَ مُـوْفٍ للنَّـاسِ مـا زَعَمَـا

وإلى ذلك ذهب الأزهري(٢)، إذ قال: "وقال الليث: سمعتُ أهل العربية يقولون: إذا قيل: ذَكَرَ فلان كذا وكذا فإنَّما يقال ذلك لأمرٍ يُسْتيقن أنَّه حقٌّ، فإذا شُكَّ فيه فلَم يُدْرَ لعَله كذِب، أو باطل قيل: زعم فلانٌ، ونَقَلَ قول ابن السكيت(٣) لمعنى الزَّعم قائلًا: قال: والزَّعم إنَّما هو في الكلام. يقال: أمرٌ فيه مزاعم أي: أمرٌ غير مستقيم، فيه منازعة بعد. قلت: والرجل من العرب إذا حدَّث عمَّن لا يحقق قوله، يقول: ولا زعماته، ومنه قوله: لقد خطَّ رومـيٌّ ولا زعماتهِ. (ومن المعاني الأخر التي أوردها:) الزَّعم الكذب...، وقال شريح: زعموا كنية الكذب، وقال شمر: الزَّعم والتزاعم أكثر ما يقال فيما يُشَك فيه ولا يحقق، وقد يكون الزَّعم القول.

وزاد ابن سيده(٤) معنىً آخر على معاني الزعم المذكورة آنفًا، وهو معنى: شهد.

---

(١) ينظر: ديوانه، ١٥٠. البيت من القصيدة التى مطلعها:
الحَمدُ لِلهِ لاَ شَرِيكَ لَهُ مَن لَم يَقُلها فَنَفسَهُ ظَلَما، وهي من بحر (المنسرح)، والشاعر يذكر قصة نوح عليه السلام، وزعم بمعنى ضمن ، وفى هذا البيت قد يستعمل الفعل (زعم) للتحقيق، فهو فعل ماض، والألف للإطلاق، ومعناه: القول أو الضمان أو الوعد، يُنظر: البغدادي (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ج٩، ص١٣١.

(٢) تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت ٨٧١هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٠، ٢٠١١م، ٩٣/٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تح: الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٠، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠١م، ٥٣٥/١.

وأورد ابن منظور[1] هذه المعاني، وأضاف إليها معان أُخَر، منها: الظن، والضمان، والوَعدَ، والقول، والذكر، ومنها -أيضًا- استعماله فيما يُذم.

أمَّا الزعم في الاصطلاح:

وردت هذه اللفظة كثيراً في مؤلفات العلماء من نحاة أهل التفسير وأهل الحديث، وقبل ذلك وردت في القرآن الكريم، وكذلك في كلام العرب، إلا أنَّهم لم يتفقوا على اصطلاحٍ موحدٍ يفصح لنا عن المراد بهذا المصطلح، ويجعله أكثر استقرارًا في دلالته الاصطلاحية، ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى اختلاف دلالة هذا اللفظ بين موضعٍ وآخر قبل التأليف في النحو العربي، فدلالته في القرآن الكريم مقصورةٌ على الذَّم والكذب وادعاء الباطل، لذا ذكر ابن عباس أن كل موضعٍ في القرآن الكريم ورد فيه لفظ الزَّعم فهو بمعنى الكذب[2].

أمَّا دلالته في كلام العرب فتتنوع بين القول الباطل والمحقق، والقول المطلق، والذكر، والظن، والشك، والكذب، والوعد، والادعاء، والضمان، والكفالة، وغيرها.

الزعم عند النحويين:

شاع هذا المصطلح في كتب النحويين، لا سيما كتاب سيبويه، إلا أنَّ الناظر في كتب النحو في القرنين (الثاني والثالث) والنصف الأول من القرن الرابع الهجري، لن يجد عند مؤلفيها ذكر مفهوم محدد لمصطلح (الزَّعم)، فقد اعتادوا استعماله، وترسخ مفهومه في أذهانهم، فلا يجدون حاجة إلى التعريف به أو حده، وبذلك لم يضبطوا حدوده ويكشفوا أبعاده، مع أنَّه مصطلحٌ تردد على ألسنتهم

(١) ينظر: لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٨، ١٤٠٤هـ. ٢٦٤/١٢ مادة (ز ع م).

(٢) سراج الدين النعماني: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٨م، ٣١٣/١٢.

كثيرًا، حتى أصبح اللفظ عُرفًا، جاعلين للقارئ استنباط مقصودهم من خلال سياق الكلام وفحواه.

وترددت هذه اللفظة عند السيرافي[١] –وهو من النحاة الأوائل–، وذلك لكثرة ورودها عند سيبويه مما اقتضى محاولة وضع حد لهذه اللفظة في الاصطلاح عند شرحه على كتاب سيبويه قائلًا: وأمَّا زَعَمْت فإنَّه قولٌ يقترن به اعتقاد ومذهب، وقد يصح ذلك وقد لا يصح.

وقد وضَّح ما أراده بدلالة الزَّعم على القولِ بعد وصفه لهذا الحدِّ بقوله: ولو كان الزَّعم في معنى القول المحض، لحكي ما بعده ولم يُنْصب، كما يفعَل ذلك بعد القول، إذا قلت: قال زيدٌ: عمرٌو قائمٌ.

ونقل هذا التعريف عدد من متقدمي النحاة ومتأخريهم، كابن مالك[٢]، وأبي حيان الأندلسي[٣]، والبغدادي[٤].

وذكر أبو البركات الأنباري أن الزعم قولٌ عن غير صحةٍ، قال: "وأمَّا زعمت فتستعمل في القول عن غير صحةٍ"[٥].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٨٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٠، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م،٤٥٣/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرَّمة، د.ط، (د. ت)، ٤٦٧/١، ١٢١١/٣.

(٣) ينظر: : ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور/ رجب عثمان محمد، والدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٠، ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م، ٧٠٧،١٣٧٩.

(٤) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٠٨هـ – ١٩٩٧م،١٣١/٩.

(٥) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، (د. ط)، د. ت، ١٥٧/١.

وأشار رضي الدين الإستراباذي[١] إلى المراد بـ(الزعم) بقوله: وإمَّا للقول بأنَّ الشيء على صفةٍ، قولًا غير مستندٍ إلى وثوقٍ، نحو: زعمتك كريمًا.

وقد يستعمل زعم في التحقيق، قال الشاعر: [٢]

نُـــوديَ قـــمْ واركـــبَنْ بأهلـــك إنَّ الله مـــوفٍ للنـــاس مـــا زعمـــوا

وذهب ابن هشام الأنصاري[٣] في تعريفه للزَّعم إلى ما ذهب إليه السيرافي، إذ يقول: والزَّعم: قولٌ يقترن به اعتقاد. ومذهب الأكثر أنْ يكونَ باطلًا، نحو: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾[٤]، وقد يكون صحيحًا، كقول أبي طالب[٥] يخاطب النبي –صلى الله عليه وسلم–:

ودعوتنـــي وزعَمْـــتَ أنَّـــكَ ناصـــحٌ ولقـــد صَـــدَقتَ وكنـــتَ ثـــمَّ أمينـــا

ويقول: الزَّعم قولٌ مع اعتقادٍ[٦].

من خلال ما سبق نلحظ أن هذا المصطلح لا تظهر دلالته، ولا يتضح معناه إلا من سياق الكلام، أو موقف النحاة تجاه المسائل النحوية؛ لأنَّ السياق وموقف النحاة هما الحكم على المعنى المراد.

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي، ١٥١/٤، لرضي الدين الأ ستاريباذي (ت ٦٨٦هـ) ، تح : يوسف حسن عمر ، منشوارت قاريونس ، بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م

(٢) سبق تخريجه في هامش رقم (٢)، ص٥.

(٣) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ٤٢٩، لابن هشام الأنصاري، تح: الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط٠، ١٤١٦هـ – ١٩٨٦م

(٤) سورة التغابن، الآية (٧).

(٥) ديوانه، ١٨٧، ١٨٩. ديوان أبي طالب بن عبد المطلب ، صنعه أبو هفان المهزمي البصري (ت ٢٥٧هـ)، أو علي بن حمزة البصري التميمي (ت ٨٧٥هـ) ، تح : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، منشوارت دار ومكتبة الهلال ، بيروت – لبنان ، ط٠ ، ١٤٢٠هـ – ٢١١١م

(٦) المغني، ٢٧٠/٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح: الدكتور/ عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١١م

المطلب الأول

ما نقله أبو حيّان عن يونس مصدّراً بـ(زعم)

المسألة الأولى: إثبات نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين:

يقول أبو حيان: "إن وليت النون الخفيفة ألفًا، وجاء بعد النون ساكن، فلا يتصور ذلك إلا على مذهب يونس والكوفيين، نحو: اضربان الغلام يا رجلان، واضربنان الغلام يا نسوة، واستدل يونس على ذلك بقراءة ابن ذكوان[١] بتخفيف النون في قوله تعالى: ﴿ولا تتبعان سبيل﴾[٢] فزعم يونس أنه تبدل النون همزة وتفتحها فتقول: اضرباء الغلام يا رجلان، واضربناء الغلام يا نسوة. قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب قال: والقياس اضرب الغلام، واضربن الغلام بحذف النون لالتقاء الساكنين والألف لالتقائها مع الساكن الذي حذفت له النون، فيصير في اللفظ بغير ألف"[٣].

أجاز يونس بن حبيب إثبات نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين، وتبع الفراء في ذلك شيخه يونس فأجاز وقوع الخفيفة بعد الألف[٤]، وناس من النحويين[٥]،

---

(١) قراءتها بالتخفيف نسبت إلى ابن عامر، وابن ذكوان والداجوني وهشام. ينظر: الحجة للفارسي، ٢٩٢/٤. ويُنظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق/ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،(د.ت)، (د.ت)، ٢٨٦/٢

(٢) سورة يونس، الآية (٨٩).

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، والدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٠، ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م، ٦٦٥/٢.

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (تفسير ابن عادل) لعمر بن علي بن عادل الدمشقي، تح عادل أحم عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط:١، ١٩٩٨م، ٤٠٢/١٠.

(٥) ينظر: الكتاب:٥٢٧/٣، المقتضب:٢٤/٣.

والكوفيون[١]، وهو ظاهر قول ابن جني، إذ أشار إلى أن مذهب يونس ليس ممتنعًا في الحس وإن كان غيره أسوغ فيه منه، من قبل أن الألف إذا أُشبع مدها صار ذلك كالحركة فيها[٢]، ومنع أكثر النحويين ذلك؛ لأنه سيؤدي إلى التقاء ساكنين، وعلى ذلك يقول يونس ومن تبعه من النحويين: اضربانْ زيدًا، واضربنان زيدًا[٣]، وحجتهم في ذلك: أن نون التوكيد الخفيفة هي نفسها المخففة من الثقيلة، وأن النحويين الكوفيين قد أجمعوا على جواز أنها النون الثقيلة بعد الألف، فكذلك الحال جائز مع النون الخفيفة، كما أن النون الخفيفة دخلت في الأساليب النحوية كالقسم، والأمر، والنهي، والاستفهام، والشرط بـ (إمّا) لتوكيد الفعل المستقبل، فكما أنهم أجازوا دخول النون الخفيفة للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع، فكذلك فيما وقع الخلاف فيه[٤]، وقد نفى سيبويه ذلك بقوله: "فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامهم، ولا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم"[٥]، ومنع الرماني إلحاق نون التوكيد الخفيفة إلى الفعل المسند إلى ألف الاثنين، ولا فعل نون النساء؛ لأنها ساكنة، ولا يجوز أن تقع بعد ساكن وهو (الألف)، ولا يجوز ذلك في الوصل من غير إدغام فلا يجوز في الوقف مطلقًا وبدون إدغام[٦].

---

(١) ينظر الأصول:٢٠٣/٢، الجمل: ٣٥٨، الخصائص:٩٢/١.

(٢) ينظر الخصائص، لابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت.٣٩٢هـ) الخصائص، تح:محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١. ١٩٥٢م ، ٩٢/١.

(٣) ينظر الكتاب: ٥٢٧/٣.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣، ٥٣٦/٢. ، (٥٣٦/٢)

(٥) الكتاب، ٥٢٧/٣.

(٦) ينظر: الرماني النحوي، د. مازن المبارك، ٣١٧.

وهذا مذهب العكبري إذ رفض القول بجواز دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، وحجته في ذلك أن السماع لا يشهد به، وقياسهم على النون الثقيلة متعذر؛ لأن كلًّا منهما أصل يفيد شيئًا يختلف عن الآخر، ولا بد في الأصل الذي يقاس عليه من اتحاد العلة وتماثل الحكمين، والآخر أن دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة سيؤدي إلى التقاء ساكنين الثاني منهما غير مدغم، وذلك لا يجوز، فأما أن يحرك الثاني أو يحذف، وهذا لا يجوز؛ لأنه يخرج النون عن حكمها وحقيقتها، وهو السكون فلذلك لم تحرك هذه النون الساكن بعدها(١). وحجّة القولِ الأوَّل أنَّ الثقيلةَ أشدُّ توكيداً من الْخَفِيفَة وأصلُ التوكيدِ سابقٌ على زيادتِه والسابقُ أصلٌ للمسبوق وتخفيفُها من الْأُخْرَى يدلُّ على أنَّ الثقيلةَ أصلٌ فَهِيَ بأنْ تكونَ فرعا على الخفيفةِ أولى من الْعَكْس ولأنَّ التخفيفَ تصرّفٌ والحروف تبعد عَنهُ هذا هو النص الأصلي (الدكتورة أخذت المعنى وعلقت عليه).

والبصريون لم يرفضوا القراءة بل رفضوا اللغة التي نقل سيبويه عن يونس أنه أجازها، وهي: اضربانْ زيدًا، واضربنانْ زيدًا، والتي لا تتناسب هي وقراءة ابن ذكوان(٢) في قوله تعالى: ﴿ولا تتبعان سبيل﴾(٣) مع قياسهم، فيرى أبو البركات الأنباري أن تكون (لا) نافية غير ناهية، وهي نون رفع المثنى وليست نون التوكيد، إذ قال: "وأما قراءة ابن عامر ﴿ولا تتبعان﴾ بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد

(١) ينظر: اللباب، ٦٨/٢.

(٢) قراءتها بالتخفيف نسبت إلى ابن عامر، وابن ذكوان والداجوني وهشام. يُنظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق/ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،(د.ت)، (د.ت)، ٢٨٦/٢

(٣) سورة يونس، الآية (٨٩).

بها، وباقي القراء على خلافها، والنون فيها للإعراب، علامة الرفع، لأن (لا) محمول على النفي لا على النهي"[1].

ذكر مكي بن أبي طالب القيسي أن ابن ذكوان عندما خفف كأنه استثقل تشديد النون، لأنه ثقَّل تاء (تتبعان) في بداية الكلمة، فخفف النون هربًا من ثقل لفظها؛ حتى لا يجتمع تثقيلان في الكلمة، لأن هذه النون الثقيلة تدخل مشددة للتأكيد في الأمر والنهي وأخواتهما، كما خففوا (ربَّ)، وعدَّ هذا الوجه ضعيفًا"[2].

والذي عليه أبو حيان وجمهور النحويين أن أي موضع تدخل فيه النون الثقيلة تدخل فيه النون الخفيفة إلا في موضعين تختص بالدخول فيهما النون الثقيلة دون الخفيفة، وهما: فعل الاثنين وفعل جماعة النساء فلا يصح أن تدخل عليهما نون التوكيد الخفيفة، أو إبقاؤها على السكون.

فأبو حيان يوافق سيبويه في أن ما زعمه يونس لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامهم، ولا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم، بعدما ذكر زعم يونس.

ومما يؤكد تأييد أبو حيان لسيبويه في رفضهم زعم يونس بإثبات نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين، ما نظمه ابن مالك في ألفيته، وعلق عليه النحويون، يقول ابن مالك:

وألفًا زِدْ قَبْلَهـا مُؤكِّـــدًا ... فِعْلًا إلى نونِ الإناثِ أُسْنِدا

واحْذِفْ خَفِيفَةً لساكِنٍ رَدِفَ ... وبعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذا تَقِـــفْ

ولقد ورد في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك تنبيهان: "الأول ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها، وحمل على ذلك

---

(١) الإنصاف، (٥٤٨/٢) .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها تح: محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية ، دمشق، ١٩٧٤م، ٢/ ٥٢٢.

القراءتين المذكورتين. وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسي في الحجة: أن يونس يبقي النون ساكنة، ونظر ذلك بقراءة نافع محياي. والثاني هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو: اضربان نعمان. قال الشيخ أبو حيان: نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال يجوز، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك "وألفا زد قبلها" أي: زد قبل نون التوكيد "مؤكدا فعلًا إلى نون الإناث أسندا" لئلا تتوالى الأمثال، فتقول: هل تضربنان يا نسوة بنون مشددة مكسورة، وفي جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم. ولا يجوز ترك الألف فلا تقول: هل تضربنن يا نسوة "واحذف خفيفة لساكن ردف" أي: تحذف النون الخفيفة وهي مرادة لأمرين: الأول أن يليها ساكن نحو: اضرب الرجل تريد اضربن. ومنه قوله:

لا تُهينَ الفَقِيرَ عَلكَ أنْ تَرْ ... كَعَ يَومًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ"[١]

وبناء على ما سبق عرضه يمكن ترجيح هذه المسألة بأن النون التي تأتي بعد ألف الاثنين تُشدد؛ كي لا تتوالى الأمثال.

المسألة الثانية: إثبات نون التوكيد الخفيفة مع المضارع بعد (ربَّ) المكفوفة بـ (ما).

يقول أبو حيان: "وأما التقليل المكفوف (بما) فقال سيبويه: زعم يونس أنهم يقولون: ربما تقولن ذلك وكثر ما تقولن ذلك، وإن شئت لم تقحم النون في هذا النحو فهو أكثر وأجود، انتهى"[٢].

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك، ٣/٣٣١، البيت من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/ ٦٨؛ والحماسة الشجرية ١/ ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠، ٤٥٢؛ والدرر ٢/ ١٦٤، ٥/ ١٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص٤٥٣.

(٢) يُنظر: الارتشاف، ٢/٦٥٨.

أشار النحاة إلى هذه النون لا تدخل إلَّا على مستقبلٍ فيه معنى الطلب؛ لتأكيده وتحقيقِ أمر وجوده، والماضي والحالُ موجودان حاصلان، فلا معنى لطلب حصولِ ما هو حاصلٌ. وإذا امتنع الطلبُ فيه، امتنع تأكيده، وقد ذكر سيبويه[١] في باب النون الثقيلة والخفيفة: أنه يجوز للمضطر: أنت تفعلنَّ ذاك، شبَّهوه بالتي بعد حروف الاستفهام؛ لأنها ليست مجزومة، والتي في القسم مرتفعة فأشبهتها في هذه الأشياء، فجعلت بمنزلتها حين اضطروا.

وزعم يونس أنهم يقولون: ربَّما تقولنَّ ذاك، وكثر ما تقولنَّ ذاك؛ لأنه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا وما له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم، وإن شئت لم تقحم النون في هذا النحو، فهو أكثر وأجود، وليس بمنزلته في القسم، وقد حكى سيبويه: "ربما تقولنَّ ذاك"[٢] ويسميه ابن مالك:[٣] التقليل المكفوف بـ (ما)، وشاهده قول الشاعر[٤]:

رُبَّمـــا أَوْفَيْـــتُ فـــي علـــمٍ تَـــرْفَعَنْ ثَـــوْبي شَـــمالاتُ

وإنما قل التوكيد بعد (ربما) و(لم)، لأن الفعل بعدهما ماضي المعنى ولا حظَّ للماضي في هذا التوكيد، وهو بعد ربما أحسن، ويعلل السيرافي لدخولها بقوله: "وعندي فيه وجه آخر، وهو أن (ربَّ) تدخل للتقليل، وما كان مقلَّلًا فهو كالمنفي، حتى إنهم يستعملون (قلَّ) في معنى ليس"[٥]. ويقول التفتازاني: "التوكيد في البيت

(١) يُنظر: الكتاب، ٥٠٨/٣-٥١٨.

(٢) الكتاب: ٥١٨/٣؛ والدرر اللوامع، ٢٠٤/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٥٥/٢.

(٤) قائلـه: جذيمـة الأبـرش، والبيـت مـن بحـر المديـد. ينظـر: الكتـاب، ٥١٨/٣، والمقتضب،١٥/٣، والخزانة، ٥٦٧/٤.

(٥) شرح السيرافي:٢٥٠/٤.

بأن الذي سهل ذلك أن (ربما) للقلة، والقلة تناسب النفي والعدم، والنفي شبيه بالنهي"[١]، ويقول ابن يعيش: "والذي حسَّن دخولَ النون زيادةُ (ما) مع (رُبَّ) و (ترفعنْ) من جملتها"[٢].

ويذكر الشاطبي أن هذه الأشياء ليست بقياس، وهي قليلة نادرة، فلا اعتبار بها[٣].

وأبو حيان يذهب إلى ما ذهب إليه النحويون من جواز دخول النون على الفعل بعد (ربما)،و أبو حيان يؤيد يونس فيما ذهب إليه من جواز دخول النون الخفيفة مع المضارع بعد ربما، ودليل الترجيح أنه لم يعترض على زعم يونس ، ولم يعرض لآراء مذاهب نحويه خالفته في زعمه

المسألة الثالثة: استعمال (كيف) حرفاً للعطف.

يقول أبو حيان:[٤] "وأما (كيف) فذهب هشام إلى أنها حرف نسق، وزعم أنه لا ينسق بها إلا بعد نفي، وأجاز: مررت بزيد فكيف بعمرو، وقال يونس: امرر على أيهم أفضل إن زيد وإن عمرو، يعني إن مررت بزيد، وإن مررت بعمرو، قال سيبويه: وهذا يشبه قول النحويين: (ما مررت بزيد فكيف أخيه) قال: وهذا رديء

(١) ينظر: شرح التفتازاني على تصريف العزي، ١٢٥، و التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، (ت: ٩٠٥هـ) ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م : ٣٠٦/٢

(٢) شرح مفصل الزمخشري ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م : ١٦٩/٥.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، تح: مجموعة محققين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م: ٥٤٠/٥.

(٤) الارتشاف: ١٩٧٩/٤.

لا تتكلم به العرب، وزعم يونس أن الجر خطأ، ونسب ابن عصفور: العطف بكيف للكوفيين".

أجاز هشام[1] العطف (بكيف) بعد نفي نحو: ما مررت بزيد فكيف عمرو، أي استعمال بعض أدوات الاستفهام في عطف النسق نحو (كيف)، ويقول سيبويه في ذلك: "وتقول: ما مررت برجل مسلم فكيف رجل راغب في الصدقة، بمنزلة: فأين راغب في الصدقة، وزعم يونس أن الجر خطأ؛ لأن (أين) ونحوها يبتدأ بهن ولا يضمر بعدهن شيء كقولك: فهلَّا دينارًا، إلا أنهما مما يكون بعدهما الفعل"[2]، وقال في موضعٍ آخر: "وأمَّا: ما مررتُ برجلٍ فكيف امرأةٌ، فزعم يونسُ أنّ الجرَّ خطأ، وقال: هو بمنزلة أَيْنَ. ومَنْ جَرَّ هذا فهو يَنبغي له أن يقول: ما مررتَ بعبد الله فلِمَ أخيه، وما لَقِيتَ زيدًا مرَّة فكَمْ أبا عمرو؟ تريد: فلِمَ مررتَ بأخيه؟ وفَكَمْ لقيتَ أبا عمرو؟"[3].

ويقول السيرافي: "يُريد أنهن لا يجرين مجرى حروف العطف التي يعمل فيما بعدهن عامل الاسم الذي قبلهن، وهذا لا يجوز في حروف الاستفهام لأنهن لا يعمل ما قبلهن فيما بعدهن"[4].

وما ذهب إليه يونس من منع استعمال أدوات الاستفهام في عطف النسق هو مذهب جمهور النحويين خلافاً للكوفيين الذين أجازوا ذلك، يقول السيرافي في ذلك: "مذهب البصريين أن العطف لا يجوز بشيء من حروف الاستفهام، فأمَّا الكوفيون فقد أجازوا النسق وهو العطف بـ (أين وكيف وألا وهلَّا). وألزم سيبويه

(١) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار المدني، ١٩٨٤م :٤٤٣/٢.
(٢) الكتاب، ٤٣٥/١.
(٣) السابق، ٤٣٥/١.
(٤) شرح السيرافي، ٢٣٤/٢.

من أجاز النسق بأين وكيف بلم وبكَم، فقال: "ينبغي أن يجيز: ما مررت بعبد الله فلم أخيه؟ وما لقيت زيدًا فلم أبا عمرو، تريد: مررت بأخيه، وبكم لقيت أبا عمرو"، وهم لا يلتزمون ذلك"[١].

ويرى أبو حيان أن دخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف[٢]

ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين[٣]، قال ابن بابشاذ: ولم يقل به منهم إلا هشام[٤] وحده. قال في المغني وقد قال به عيسى بن موهب، واستدل بقوله[٥]:

إذا قَـلَّ مـالُ المـرءِ لانَـت قَناتُـه وهان على الأدْنى فكيف الأباعِد

قال: هذا خطأ لاقترانها بالفاء والجر بإضافة مبتدأ محذوف، أي: فيكف حال الأباعد! على حد قراءة: ﴿والله يريد الآخرة﴾[٦] بالعطف بالفاء وكيف مقحمة لإفادة الأولوية بالحكم[٧].

---

(١) شرح السيرافي ،٣٣٨/٢.

(٢) الارتشاف، ١٩٧٥/٤

(٣) ينظر شرح الجمل : ٢٢٥/١.

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي،تح: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر٣ / ٢١٩.

(٥) ينظر البيت في: الكتاب، ٢٣٤/٣، المقتضب:٣٣٣/٤، شرح التسهيل/٤٤١/٢.

(٦) سورة الأنفال، الآية (٦٧)، ومن ذلك قراءة ابن جماز : واللهُ يريدُ الآخرةِ" قال أبو الفتح: وجه جواز ذلك على عزته وقلة نظيره أنه لما قال: "تريدون عَرَض الدنيا"، فجرى ذكر العَرَض فصار كأنه أعاده ثانيًا فقال: عَرَض الآخرة "٦٨و" ولا يُنْكَرُ نحو ذلك، يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها، ابن جني (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق/ علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– مصر، ١٩٦٩، ٢٨١/١.

(٧) المغني ،٢٠٧/١.

القول الراجح ما ذهب إليه يونس من منع استعمال أدوات الاستفهام في عطف النسق هو مذهب جمهور النحويين خلافاً للكوفيين الذين أجازوا ذلك.

المسألة الرابعة: مجيء (فَعَل) على (أفْعُل)

يقول أبو حيان: "فإن كان الاسم مؤنثًا على فعل نحو: قَدَمَ، فزعم يونس، والفراء أنه يطرد فيه أَفْعُل، نحو: أَقْدُم، أو على فَعَل نحو: قِدْر، أو فَعْل نحو: غَوْل، أو فَعُل نحو: عَجُز، أو فُعُل نحو: عُنُق، فزعم الفراء أنه يطرد فيها أَفْعُل، ولا يطرد عند الجمهور لا فيهن ولا في فعل"(١).

من أبنية جموع القلة (أَفعُل) ويطرد جمعًا لنوعين من المفردات:

الأول: ما كان على وزن (فعْل)، بفتح الفاء وإسكان العين اسمًا صحيح الفاء والعين غير مضاعف سواء صحَّت لامه أم اعتلت، نحو: نَجْم وكَلْب وفَحْل، وظَبْي، وجَرْو، يقال في جمعها: أَنْجُم، وأَكْلُب، وأَفْحُل، وأَظْبٍ، وأَجْرٍ (٢).

يقول سيبويه في ذلك: "أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان فَعْلًا؛ فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشّره فإن تكسيره (أَفْعُلُ)، وذلك قولك: كَلْبُ وأَكْلُبُ، وكَعْبُ وأَكْعُبُ، وفَرْخُ وأَفْرُخُ، ونَسْرُ وأَنْسُرُ "(٣).

فإذا فقد المفرد شرطًا من هذه الشروط فلا يُجمع على (أَفْعُل)، وذلك فيما إذا ما كان على (فَعْل) صفة نحو: ضَخْم، وصَعْب، أو كان معتل الفاء نحو: (وجه)، أو كان معتل العين نحو: بيت، وغيب، وسوط، وقول، أو كان مضعفًا، نحو: (كف) و(صك)، فلا يجوز جمع هذه الألفاظ على (أَفْعُل) لفقدها شرط هذا الجمع.

---

(١) الارتشاف،٤١١/١

(٢) الارتشاف، ١/ ٤٠٩

(٣) الكتاب،٥٩١/٢.

وما ورد من جمع ما فقد هذه الشروط يكون شاذًّا يُحفظ ولا يقاس عليه.

والآخر: الاسم الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل آخره مدة (ألف أو واو أو ياء) مفتوح الأول، أو مكسورة، أو مضمومة، وذلك نحو: عَنَاق، وذِرَاع، وعُقَاب، ويمين، وثمود، يقال في جمعها: أَعْنُق، وأَذْرُع، وأَعْقُب، وأَيْمُن، وأَثْمُد.

وما كان مؤنثاً من فَعلٍ من هذا الباب فإنه يكسر على أفعُلٍ إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك: دارٌ وأدورٌ، وساقٌ وأسوقٌ، ونارٌ وأنورٌ.

وأشار سيبويه إلى أن هذا قول يونس؛ إذ قال: "هذا قول يونس، ونظنُّه إنَّما جاء على نظائره في الكلام، نحو: جَمَلٍ وأجمُلٍ"، وليس التأنيث مصححًا لاطراد أفعُل في فَعَل نحو: قدم، وبذلك يخالف يونس الجمهور في أن ما كان مؤنثًا على (فَعَل) يطرد فيه (أفعُل)[١]، وإلى ذلك ذهب الفراء[٢].

وينفي أبو حيان ما ذهب إليه يونس من كون ذلك مطرداً في لغة العرب، بقوله: ولا يطرد عند الجمهور لا فيهن ولا في فعل.

ولم يذكر أبو حيان دليلا قدمه يونس في هذه المسألة،وكل ما عرضه أن حكمه مخالف جمهور النحويين، فالاسم عنده إذا كان مؤنثًا على وزن (فَعَل) فإنه يزعم أنه يطرد فيه (أَفْعُل)، وهذا لا يطرد عند الجمهور .

المسألة الخامسة: استعمال (ألا) في التمني.

يقول أبو حيان[٣]: "وأما (ألا) التي للتحضيض، وعبر عنه ابن مالك بالعرض، فظاهر كلام النحاة أنها مركبة من همزة الاستفهام، و (لا) التي للنفي دخلها معنى التحضيض.

---

(١) السابق: ٣/٥٩١، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، القاهرة، ١٩٦٨م : ٢٦٨.

(٢) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ٣/٦٧٠-٦٧١.

(٣) الارتشاف، ٣/١٣١٨-١٣١٩.

والذي أذهب إليه أنها بسيطة وُضعت لمعنى التحضيض كما هي بسيطة إذا كانت للتنبيه، والاستفتاح، وهذه خالفت في المعنى والحكم، فلا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مقدرًا، وإن كان مما ينوَّن، نحو قوله:

ألا رجـــلاً جـــزاهُ الله خيـــرًا .....[1]

حمله الخليل على التحضيض، وأضمر الفعل، كأنه قال: ألا ترونني رجلاً، وزعم يونس، والأخفش أنه نوَّن مضطرًّا حملًا له على التمني، وأما التي للتمني فادعى فيها التركيب لما بين النفي والتمني من المعنى؛ إذ كلاهما مفقود".

اختلف الخليل بن أحمد ويونس[2] في إعراب (ألا رجلًا) في البيت، فذهب الخليل إلى أن (ألا) في البيت السابق للتحضيض ومدخولها فعل محذوف وهو الذي نصب (رجلًا) والتقدير فيه: ألا تروني رجلًا، ولو كانت للتمني لنصب ما بعدها، واستحسن "الأعلم" هذا الرأي وقال فيه: "وهذا قول الحسن؛ لأنه حذف لعلم السامع والمعنى دالٌّ عليه[3]، ويرى يونس أن "ألا" للتمني وتعمل عمل (إنَّ) وتنوين اسمها للضرورة، وقد اختار سيبويه رأي الخليل[4]؛ لأنه ليس فيه ضرورة.

قال سيبويه في ذلك: "سألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رجلاً جزَاه اللهُ خيراً ... يَدلُّ على محصلةٍ تبيتُ

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيرًا من ذلك، كأنه قال: ألا تُروني رجلا جزاه الله خيرًا"[5] فألا عند الخليل جاءت بمعنى التحضيض،

---

(١) البيت من بحر الوافر ،لعمرو بن قعاس المرادي، يُنظر: الكتاب: ٢/ ٣٠٨، نوادر أبي زيد: ٢٥٦، ابن يعيش: ٢/ ١٠١، ١٠٢، التذييل ٢/ ٩٣٠، الخزانة :١/ ٤٥٩، ٢/ ١١٢، ١٥٦، ٤/ ٤٧٧، المغني :٤٤٩/١ ، ٢١٩، العيني :٢/ ٣٦٦، ٣/ ٣٥٢.

(٢) ينظر الكتاب، ٣٠٨/٢.

(٣) ينظر: النكت، ٦١٣/١، المغني، ٤٤٩/١.

(٤) ينظر: الكتاب، ٣٠٨/٢.

(٥) الكتاب، ٣٠٨/٢

وهذا بخلاف ما زعمه يونس أن معنى البيت: لا نسبَ اليومَ ولا خُلّةً على الاضطرار. وأما غيره فوجهه على ما ذكرتُ لك. والذي قال مذهب.

ولا يكون الرفع في هذا الموضع، لأنه ليس بجواب لقوله: إذا عندك أم ذا؟ وليس في ذا الموضع معنى ليس.

وتقول: ألا ماء وعسلا باردا حلوا، لا يكون في الصفة إلا التنوين، لأنك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلتَ البرد للماء، والحلاوةَ للعسل.

ومن قال: لا غلامَ أفضلُ منك، لم يقل في ألا غلامَ أفضلَ منك إلا بالنصيب؛ لأنه دخل فيه معنى التمني، وصار مستغنيا عن الخبر كاستغناء اللهم غلاما، ومعناه اللهم هب لي غلاما، وهذه أدلة يونس بأن (ألا) قد تأتي بمعنى التمني

والراجح في المسألة ما عليه رأي الجمهور من أن (ألا) تستخدم في التحضيض. (١)

المسألة السادسة: مجيء المصدر حالًا بعد (أمَّا).

يقول أبو حيان: "وقال سيبويه بعد كلام: وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: (أمَّا العبيدَ فذو عبيد، وأمّا العبدَ فذو عبدٍ) يجرونه مجرى المصدر، وهو قليل خبيث، وإنما وجهه وصوابه الرفع"(٢).

تحدث سيبويه عن المصدر نكرة كان أو معرفة، وذكر أن الحجازيين ينصبونه في كِلا الأمرين، والتميميين ينصبونه نكرة فقط ولا يجيزون نصبه معرفة، وقد

(١) الكتاب، ٢/٣٠٨-٣٠٩.

(٢) الارتشاف، ٣/١٥٧٤.

خرج نصبه نكرة على الحال باطراد كما ذكر ذلك ابن مالك[١]، وهو مفهوم كلام سيبويه[٢].

قال سيبويه –رحمه الله–: "هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات، وزعم يونس أنه قول أبي عمرو، وذلك قولك: أما العبيدُ فذو عبيد، وأما العبدُ فذو عبد، وأما عبدان فذو عبدين.

وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء، والأسماء لا تجري مجرى المصادر. ألا ترى أنك تقول: هو الرجل علمًا وفقهًا، ولا تقول: هو الرجل خيلًا وإبلًا.

فلما قبح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له، كأنهم قالوا: أما العبيد فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عبيد"[٣].

وعقب ابن مالك –رحمه الله–(على كلام سيبويه بقوله: وأجاز بعض النحويين أن يكون المنصوب بعد (أما) من المصادر مفعولًا به في التنكير والتعريف، والعامل فيه فعل الشرط، فيقدر متعديًا على حسب المعنى، فتقدير: أما عالمًا فعالم على هذا: مهما تذكر علمًا فالذي وصفت عالم[٤].

وأشار أبو حيان[٥] إلى أن هذا القول أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه الجواب؛ لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية، فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، ٢/٣٣٠.

(٢) ينظر: الكتاب:١/٣٨٩.

(٣) الكتاب، ١/٣٨٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، ٣/٣٣٠.

(٥) ينظر: الارتشاف،٣/١٥٧٤.

وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه، وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد، فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله، وأما الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه في لفظ ولا معنًى، فكان أولى من غيره، ومما يؤيده الرجوع إليه على أحسن الوجهين في قول الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أمِّ مالكٍ سبيلٌ فأما الصبر عنها فلا صبرَا(١)

فيروى بالرفع على الابتداء، وبالنصب على تقدير: مهما تذكر الصبر عنها فلا صبرًا، هذا تقدير السيرافي(٢)، وهو أسهل من جعل الصبر مفعولًا له، وإن كان هو قول سيبويه، والنصب لغة الحجازيين والرفع لغة تميم.

ويؤيده في المصدر مجيئه فيما ليس مصدرًا، نحو: أما قريشًا فأنا أفضلها، رواه الفراء عن الكسائي(٣) عن العرب وتقديره: مهما تذكر قريشًا فأنا أفضلها، أو تصف قريشًا فأنا أفضلها. ومثله ما رواه يونس عن قوم من العرب أنهم يقولون: أما العبيدَ فذو عبيد، بالنصب وتقديره عندي: مهما تذكر العبيد فهو ذو عبيد، ومهما تذكر العبد فهو ذو عبد.

والأصل أن ما لا يحتاج إلى التأويل أولى مما يحتاج إليه، وأن السماع بالنصب اطرد في كل اسم بعد (أما) عن العرب، وبهذا لم يندَّ من المسموعات شيء على قوله، فاطردت عنده العلة إذن، وقد عقب أبو حيان على ابن مالك قائلًا: "لو كان على إضمار الفعل المتعدي الناصب له لم يكن ذلك مختصًّا

---

(١) البيت ينسب لابن ميادة من بحر الطويل. ينظر: الكتاب، ١٩٣/١، وشرح التسهيل،٣٣٠/٢.
خزانة الأدب، ٤٥٢/١.

(٢) ينظر: شرح السيرافي،٢٧٦/٢.

(٣) ينظر: التذييل التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى

بالمصدر.... أو بالصفات.... وكان جائزًا في كل الأسماء، وقد نص سيبويه على أنه لا يجوز في مثل: "أما الحارث فلا حارث لك ..."إلا الرفع، وذكر أنه لا سبيل إلى النصب"[١].

فأبو حيان لا يرى اطراد النصب في كل الأسماء بعد (أمَّا) لأن ما سُمع منها في غيره قال عن بعضه سيبويه بأنه قليل خبيث، وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر، وما زعمه يونس حكايةً عن العرب بالنصب أما العبيدَ فذو عبيد، فهذا قليل جدًّا والوجه فيه الرفع.

المسألة السابعة: مجيء تمييز (كأيِّن) دون (من) الجارة.

يقول أبو حيان: "(وكأيِّن) الذي يظهر من استعمال كلام العرب أنها خبرية، تدل على التكثير، وتمييزها يكثر جره بـ (من) قال الله -تعالى-: ﴿وكأين من نبي﴾، ﴿وكأين من قرية﴾، وأخطأ ابن عصفور في قوله: أنه يلزم تمييزها (من)، وقال سيبويه: وكأين رجلًا قد رأيت، زعم ذلك يونس، وكأين قد أتاني رجلاً، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من)، انتهى"[٢].

تُفيد (كأين) التكثير عند النحويين[٣]، فهي تدل على عدد كثير غير محدد، بل تستره وتخفيه؛ لذلك عُدت من كنايات العدد، والجمهور[٤] يرون أنها مركبة من كاف التشبيه وأيٍّ الاستفهامية، وقيل إنها تكون بسيطة وتقتضي مميزًا منصوبًا.

ولما كانت كأين كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار، احتاجت إلى التمييز مثل (كم)، وعلى ذلك فالأكثر جر التمييز بعدها بـ (من)[٥].

---

(١) الارتشاف،٣/١٥٧٤.
(٢) الارتشاف ، ٢/٧٨٩.
(٣) ينظر: الكتاب، ١/٢٦٩، وشرح التسهيل، ٢/٤٥٣.
(٤) ينظر: الكتاب، ١/٢٦٩ابن يعيش ٤/ ١٣٤ – ١٣٥ الهمع ٢/ ٧٥، الأشموني ٤/ ٨٥ – ٨٦، الصبان ٤/ ٨٦.
(٥) ينظر: التذييل،٣/٢٣٤، وشرح ابن عقيل، ٢/٤٥٦.

ولا يجوز أن تضاف إلى المميز ولا إلى غيره؛ لأن المركب يُحكى، والإضافة تقتضي نزع التنوين، فتفوت بذلك الحكاية، والأكثر فيها جرُّها بـ (من)، كقوله –تعالى–: ﴿وكأين من نبي﴾[١]، وقوله –تعالى–: ﴿وكأين من قرية﴾[٢]، وهي زائدة لتأكيد البيان، ولما كان أصله الاستفهام صار كأنه غير واجب، وإن جاء مجرورًا بغير لفظ (من) فهو مقدر بمن، هذا قول الخليل وسيبويه[٣] والكسائي[٤]، إلا أن يونس يورد تمييزها من دون (من) خلافاً لابن كيسان[٥] الذي يرى أن تمييز (كأين) مجرور بالإضافة.

ووافق أبو حيان النحويين في أن كثيراً من العرب يستعملون تمييز (كأين) مجروراً بـ(من)، خلافاً ليونس.

المسألة الثامنة: إعراب (العبيدَ) في قول العرب:(أما العبيد فذو عبيد) مفعولًا له.

يقول أبو حيان[٦]:" المفعول له تضافرت النصوص على شرط أن يكون مصدرًا، وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أما العبيدَ فذو عبيد بالنصب، وتأول نصب العبيد على المفعول له، وإن كان (العبيد) غير مصدر، وقبَّح ذلك سيبويه وإما أجازه على ضعفه، إذا لم يُرد عبيدًا بأعيانهم، وشرط هذا المصدر أن يكون سببًا لحدث، أو مسببًا عنه".

---

(١) سورة آل عمران، الآية (١٤٦).

(٢) سورة محمد، الآية (١٣).

(٣) ينظر: الكتاب، ٢٩١/١ .

(٤) ينظر: المساعد، ١١٥/٢–١١٦.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) الارتشاف:١٣٨٣/٣.

حكم المفعول له، أو المفعول لأجله النصب بشروط، وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور: الأول كونه مصدرًا؛ لأن المصدر يُشعر بالعلِّية والذوات لا تكون علـلًا للأفعال غالبًا، فلا يجوز حينذاك السمن والعسل، بالنصب؛ لأنه عين لا مصدر، وهذا الشرط ذكره الجمهور(١)، وأجاز يونس أن يأتي المفعول له من غير المصدر، فنصب العبيد في (أما العبيد فذو عبيد) أي مهما تذكر أحدًا لأجل العبيد فالمذكور عبيد فلم يبقَ له شرط سوى العلِّية، وهو بذلك يوافق شيخه أبا عمرو بن العلاء، قال سيبويه(٢): "وزعم يونس أنه قول أبي عمرو، وذلك قولك: أما العبيدُ فذو عبيد وأما العبدُ فذو عبد، وأما عبدان فذو عبدين، وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء والأسماء لا تجري مجرى المصادر".

وما ذهب إليه يونس قياساً على القليل والنادر من كلام العرب يخالف رأي النحويين؛ إذ إن من شروط جعل الاسم مفعولًا له كونه مصدرًا، نحو: سجد الرجل شكرًا لله؛ فإذا فقد هذا الشرط تعيَّن جرُّه بحرف الجر، نحو: جئتك للسمن(٣).

وقد كان المبرد لايجوِّز النصب ولا يرى له وجهًا، وتأوله الزجاج على تقدير: المِلك، والملك مصدر، كأنه قال: أما ملك العبيد، كما تقول: أما ضرب زيد فأنا أضربه"(٤).

ويقول ابن الحاجب مبينًا حجة يونس: "(أما العبيد فذو عبيد) فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفًا كان أو لا، وروى يونس عن بعض العرب نصبه، و- هنا- يونس لا يبتكر قياسًا جديدًا بل يقيس على ما سُمع من العرب في أن

(١) ينظر: الهمع،٢/١٣٠.
(٢) الكتاب، ٢/٣٤٢.
(٣) ينظر: الكتاب، ١/٣٨٩.
(٤) ينظر: المقتضب، ٣/٣٤٥، التذييل: ٩/٥٨.

المفعول له يأتي من غير المصدر"[١]. ويرى الصبان أن ما نُسب إلى يونس ليس من إنشائه، أو كما عبر عنه بقوله: (عنديَّات يونس) بل هو مسموع من كلام العرب[٢].

ورجّح أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، لأن النصوص تضافرت على شرط أن يكون المفعول له مصدرًا.

فقد رفض أبو حيان مذهب يونس كما رفضه سيبويه من قبله وقبحه أيضا؛ لأن فيه مخالفة لرأي النحويين، فزعم يونس بتأويل نصب العبيد على المفعول له ظنا منه بأن قوما من العرب يقولون العبيد بالنصب، ومذهب يونس إنما هو قياس على القليل والنادر.

المسألة التاسعة: مجيء (الذي) مع صلتها مصدرًا.

يقول أبو حيان:" وأما (الذي)، فزعم يونس، والفراء، وتبعهما ابن مالك أنه يُسبك منها ومن صلتها مصدر، وخرج عليه قوله –تعالى–: ﴿ذلك الذي يبشر الله عباده﴾[٣] و ﴿خضتم كالذي خاضوا﴾[٤] قال: التقدير: ذلك تبشير الله، وخضتم كخوضهم، والصحيح منع ذلك، وهو مذهب البصريين، والموصول الاسم لا تكون صلته إلا جملة صريحة"[٥].

من المعلوم أن الموصول ضربان: حرفي، واسمي، وقد اختلف العلماء في (الذي) فمنهم من عدَّه موصولًا حرفيًّا، ومنهم من جعله موصولًا اسميًّا بحجة دخول (أل) عليه[٦].

---

(١) شرح الكافية : ٣٧١/٢.
(٢) ينظر: شرح الأشموني، ٣٤٥/٢، حاشية الصبان:١٨٠/٢.
(٣) سورة الشورى، الآية (٢٣).
(٤) سورة التوبة، الآية (٦٩).
(٥) الارتشاف: ٩٩٦/٢.
(٦) الارتشاف: ، ٩٩١/٢.

وقد يخرج عن هذا الأصل ويأخذ حكم الحروف المصدرية فيؤول ما بعده بالمصدر، وهذا قول يونس والفراء وابن مالك؛ حيث ذهبوا إلى القول بأن (الذي) قد يقع موصولًا حرفيًّا، فيؤول بالمصدر، وخرجوا عليه قوله -تعالى-:﴿وخُضْتمْ كَالَّذي خَاضُوا﴾، أي كخوضهم، ومنع الجمهور ذلك، وتأولوا الآية، أي كالجمع الذي خاضوا[1]، وبهذا تكون عند يونس والفراء مصدرية، لا تحتاج إلى عائد.

يقول ابن مالك مؤيدًا قول يونس: "وهذا الذي ذهب إليه الفراء، حكى مثله أبو علي في الشيرازيات، عن أبي الحسن عن يونس وبه أقول، وهو اختيار ابن خروف"[2].

ومنع أبو حيان تأويل (الذي) على المصدرية، معللاً بأن ذلك يؤدي إلى إثبات الاشتراك بين مختلفي الحد، وهما الاسم الموصول، والحرف المصدري، بما لا دليل عليه.

وما ذهب إليه أبو حيان -هنا- يخالف مذهب كثير من النحويين ،وما اعتل به للمنع لا يقوى أمام رأي الأكثرين، كما أن أبا حيان نفسه وقع فيما فر منه؛ فقد حمل (الذي) على (مَن) الشرطية في الجزم[3].

**

(١) ينظر: الهمع، ٣٢١/١.

(٢) شرح الكافية الشافية، ٢٦٧/١-٢٦٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، نح: هشام عبد العزيز عطا وآخرون، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٩٩٦م، ٢١١/١.

المطلب الثاني

موقف أبي حيان مما زعمه يونس

من خلال عرض المسائل التي ورد فيها لفظ الزعم عند أبي حيان تبين لي أن أبا حيان يورد اللفظ تارة كما جاء عند سيبويه بلفظه وبنص سيبويه، وتارة يوردها في معرض قوله عن يونس ويريد فيها الظن، أو التشكيك فيه، والاعتراض عليه.

ولعل تفصيل الدكتور/ سعود الخنين في بحثه الموسوم بـ (حقيقة الزعم في كتاب سيبويه) يبين لنا العديد من أوجه القصد للفظ الزعم عند سيبويه، وأميل إلى ما رآه من القول بأن سيبويه عندما يورد الاعتراض يريد به التضعيف أو المخالفة أو أن زاعميها انفردوا بها، أما القول بأن الزعم عند المتأخرين هو الاعتراض والقول الباطل فهو الراجح والصواب، فنحن نعلم انتماء أبي حيان إلى المذهب الأندلسي، فهو ينزع منزع سيبويه، وينهج نهجه وهذا ما اتضح لنا من خلال نقله لما زعمه يونس؛ حيث كان يوردها كما هي عند سيبويه، وكان يقف موقف سيبويه نفسه من هذا الزعم، حيث كان أبو حيان يذكر نص سيبويه في الزعم عن يونس وبعدها يُظهر موقفه منه كما جاء في ما زعمه يونس، ومما أورده أبو حيان عن سيبويه بنصه: إثبات نون التوكيد الخفيفة على المضارع بعد (ربَّ) المكفوفة بـ (ما).

فنلحظ أن أبا حيان وقف من هذا النص كما جاء عند سيبويه وكأنه رأي ليونس أورده سيبويه وأظهر فيه اللغة.

وكذلك ما جاء في مسألة عدم جواز استعمال (كيف) في عطف النسق وهو ما عليه النحويون ويونس.

وكذلك ما زعمه يونس من حمله لـ (ألا) على التمني، وهو مخالف لما عليه النحاة، وما زعمه يونس من مجيء المصدر حالًا بعد (أمَّا)، وكذلك ما زعمه يونس من أن تمييز (كأين) يأتي من غير (من) الجارة.

وما زعمه يونس في جعل قولهم: (أما العبيد فذو عبيد) مفعولًا له.

والملاحظ اختلاف موقف أبي حيان مما زعمه يونس وذلك على النحو الآتي: أنه عندما يورد نص سيبويه وفيه لفظة الزعم فإما أن يؤيد يونس أو يعترض عليه، ففي المسألة الأولى أيد النحاة، وورود الزعم فيه لأجل إثبات لغة، وكذلك في استعمال كيف في عطف النسق،

أما مجيء المصدر حالًا بعد (أما) فهو لم يؤيد سيبويه، وكأن الزعم –هنا– محمول على الاعتراض وعدم الإثبات، وكذلك في تمييز (كأين) ومجيء المفعول له من قولهم: (أما العبيد فذو عبيد).

وهذا يوافق ما ذكره ابن عطية عن لفظ (الزعم) عند سيبويه فكأن سيبويه يستبعد هذا الزعم ويراه غريبًا، وينحو إلى الاعتراض عليه بتضعيفه من غير أن يكذبه، يقول ابن عطية في ذلك: "وإذا قال سيبويه: (زعم الخليل) فإنما يستعملها فيما انفرد به الخليل"[1]. وقد أورد أبو حيان (زعم يونس) في معرض كلامه وهو يريد به الاعتراض صراحة، وهذا الزعم عن يونس لم يرد عند سيبويه ولم يصرح به في كتابه، ومن نماذج ذلك ما جاء في مسألة:

إثبات نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين.

مجيء ما كان على فعل على بناء أفعُل.

واستعمال (الذي) مع صلتها مصدرًا.

---

(١) المحرر الوجيز،لابن عطية ، تح:عبد السلام محمد ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ : ٧٢/٢.

فنحن نلحظ أن أبا حيان نقل الزعم عن يونس وأراد به الاعتراض عليه، وهو منهج النحاة المتأخرين، إذ يعنون بالزعم مجانبة الصواب، ومن ثم الاعتراض على الرأي، وهذا يتضح في جل مؤلفاتهم.

وربما أبدل أبو حيان لفظ الزعم الذي نقله سيبويه عن يونس ويذكره بلفظ آخر، فقد جاء عند سيبويه: "وزعم يونسُ أنَّ من العرب من يقول: إنْ لا صالحٍ فطالحٍ، على: إنْ لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف؛ لأنَّك تُضمِر بعد (إنْ لا) فعلًا آخَرَ فيه حذف غيرَ الذي تضمِر بعد (إنْ لا) في قولك: إن لا يكن"(١).

ولم يذكر أبو حيان(٢) هذا زعم، وإنما قال: وهذا الذي أجازه إذ يقول: "كن مررت بصالح فبطالح، وهذا قبيح ضعيف، وهذا الذي أجازه يونس ليس مذهبًا، إنما قاسه يونس على (إن لا صالح فطالح)، وليس موضع قياس، وبدأ سيبويه بنصب الأول".

وجاء في الكتاب –أيضًا– قول سيبويه: "وزعم يونس أنه سمع أعرابيًّا يقول: ضرب مَنٌ مَنًا؟ وهذا بعيد لا تكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير. وكان يونس إذا ذكرها يقول: لا يقبل هذا كلُ أحد. فإنما يجوز مَنونَ يا فتًى على ذا"(٣).

وعندما أورد أبو حيان المسألة التي ذكر أن يونس حكاها، قال: "أما: (منون أنتم) فوجه على هذه اللغة التي حكاها يونس عن بعض العرب، ويكون استثباتًا عن المعارف إذا جهلت كالاستثبات عن النكرات وهو قليل، ولشذوذ هذه اللغة، قال يونس: لا يصدق بها كل أحد"(٤)، وكذلك عندما ذكر سيبويه زعم يونس في

(١) الكتاب، ٢٦٢/١.

(٢) الارتشاف،١١٩٠/٣.

(٣) الكتاب، ٤١١/٢.

(٤) الارتشاف، ٦٨٣/٢.

قولـه: "وزعـم يـونس أنـه يقـول: عشـرونَ غَيـرَك، علـى قولـه عشـرون مثلـكَ. وزعـم يونس والخليل –رحمهما الله– أنَّ الدِّرهم ليست نكرة"(١).

وعندما أوردها أبو حيان ذكر أنه قول يونس بقوله: "أجاز ذلك يونس، فتقول: له عشرون غيرك، وتلقَّى سيبويه قول يونس بالقبول: ومنع ذلك الفراء"(٢).

**

(١) الكتاب، ٤٢٨/١.

(٢) الارتشاف، ١٦٢٨/٤.

الخاتمة

سعى هذا البحث إلى توضيح الجهود التي تميز به أبو حيان، والتعريَّف بردوده وآرائه، وكان من أبرز نتائج تلك الدراسة:

١– أن مصطلح (الزعم) عند أبي حيان يريد منه القول الباطل أو الخاطئ، وهذا الظاهر.

٢– أنه عندما ينقل زعم يونس عند سيبويه يجعله من الآراء التي انفرد بها يونس.

٣– أن مصطلح الزعم عند المتقدمين قد يختلف معناه ومقصده عند المتأخرين، فسيبويه كان يورد زعم يونس فيما عرضناه ولا يبدي له اعتراضًا، وإنما يورده وكأنه رأي انفرد به يونس أو أنه نقلٌ ليونس.

٤– أن أبا حيان كان شديد العناية بكتاب سيبويه والتأثر به، فنجده ينقل نص سيبويه كما جاء في الكتاب، ولم يؤيد ما ذهب إليه يونس في الغالب.

٥– يظل الزعم عندما يُذكر يراد منه القول الباطل، وهذا هو الأعم والأشمل عند المتأخرين.

والله أعلم.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ)، تح: الدكتور/ رجب عثمان محمد، والدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٠، ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، (د. ط) (ت، د).
- الأصول في النحو، ابن السراج، تح، د.عبد الحسين الفتلي، ط٧، بيروت ،مؤسسة الرسالة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، نح: هشام عبد العزيز عطا وآخرون، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٩٩٦م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ٤٢٩، لابن هشام الأنصاري، تح: الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط٠، ١٤١٦هـ – ١٩٨٦م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، القاهرة، ١٩٦٨م.

– التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، (ت: ٩٠٥هـ) ،دار الكتب العلمية، بيروت ،ط الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

– تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت ٨٧١هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٠، ٢٠١١م.

– الجمل في النحو، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة ،ط١، ١٤٠٤هـ .

– جمهرة اللغة، لابن دريد (ت ٨٢٠هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط. ١٩٨٧م.

– حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد،المكتبة التوفيقية.

– الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار في الحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، لأبي علي بن الحسن الفارسي، (ت ٣٧٧هـ) تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي،دار المأمون للتراث، ط١،١٤٠٧هـ.

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٠٨هـ – ١٩٩٧م.

– الخصائص، لابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت.٣٩٢هـ) الخصائص، تح:محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١ – ١٩٥٢م.

– الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد بن أمين الشنقيطي، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط٢، ١٤١٤هـ.

– ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعه أبو هفان المهزمي البصري (ت ٢٥٧هـ)، أو علي بن حمزة البصري التميمي (ت ٨٧٥هـ)، تح: الشيخ محمد

حسن آل ياسين، منشوارت دار ومكتبة الهلال، بيروت – لبنان، ط٠، ٠٤٢٠هـ - ٢١١١م.
- الرماني النحوي للدكتور مازن المبارك- الطبعة الأولى- مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٣.
- اللباب في علوم الكتاب،لسراج الدين النعماني تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٨م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمى: "منهج السالك إلى ألفية بن مالك"، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تح: الدكتور عبد الرحمن السيّد والدّكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط (١) ١٤١٠هـ.
- شرح تصريف العزي، لسعد الدين مسعود التفتازاني، تح: محمد ذنون يونس الفتحي، دار الفتح.
- شرح جمل الزّجّاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تح: الدّكتور صاحب أبو جناح، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرَّمة، د.ط، (د. ت).
- شرح الكافية للرضي، ١٥١/٤، لرضي الدين الأ ستارباذي (ت ٦٨٦هـ)، تح: يوسف حسن عمر، منشوارت قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

– شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد للمرزوقي، نشره أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ، ط١، ١٤١١هـ.

– شرح شواهد الشافية، للغدادي، تح: محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

– شرح شواهد المغني، للسيوطي، تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ت) .

– شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٨٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٠، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

– شرح مفصل الزمخشري ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.

– طبقات النحويّين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.

– العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ٠٧٥هـ)، تح: الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م – ١٩٨٥م.

– العيني المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ) تح: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد

فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

– الكتاب، لسيبويه، تح: عبد السّلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.

– الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها تح: محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية ، دمشق، ١٩٧٤م.

– اللباب في علوم الكتاب (تفسير ابن عادل) لعمر بن علي بن عادل الدمشقي، تح عادل أحم عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط:١، ١٩٩٨م.

– لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٨، ١٤٠٤هـ.

– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها، ابن جني (ت ٣٩٣هـ)، تح: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– مصر، ١٩٦٩.

– المحرر الوجيز، لابن عطية، تح: عبد السلام محمد ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

– المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تح: الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٠، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠١م.

– المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار المدني، ١٩٨٤م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح: الدكتور/ عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١١م.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، تح: مجموعة محققين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

– المقتضب، للمبرّد، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، (د. ت) .

– النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق/ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،(د.ت)، (د. ت).

– النّكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشّنتمريّ، تح: زُهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

– نوادر أبي زيد، تح: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت ١٤٠١هـ.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

* * *